

LIBRARY OF CONGRESS



0 019 324 484 1

81-960041

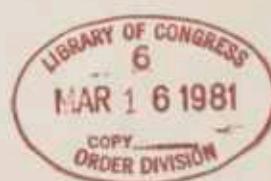
30-10-80

22 c.  
\$40





81-960041 Egypt. Constitution .





# دُسْتُورٌ

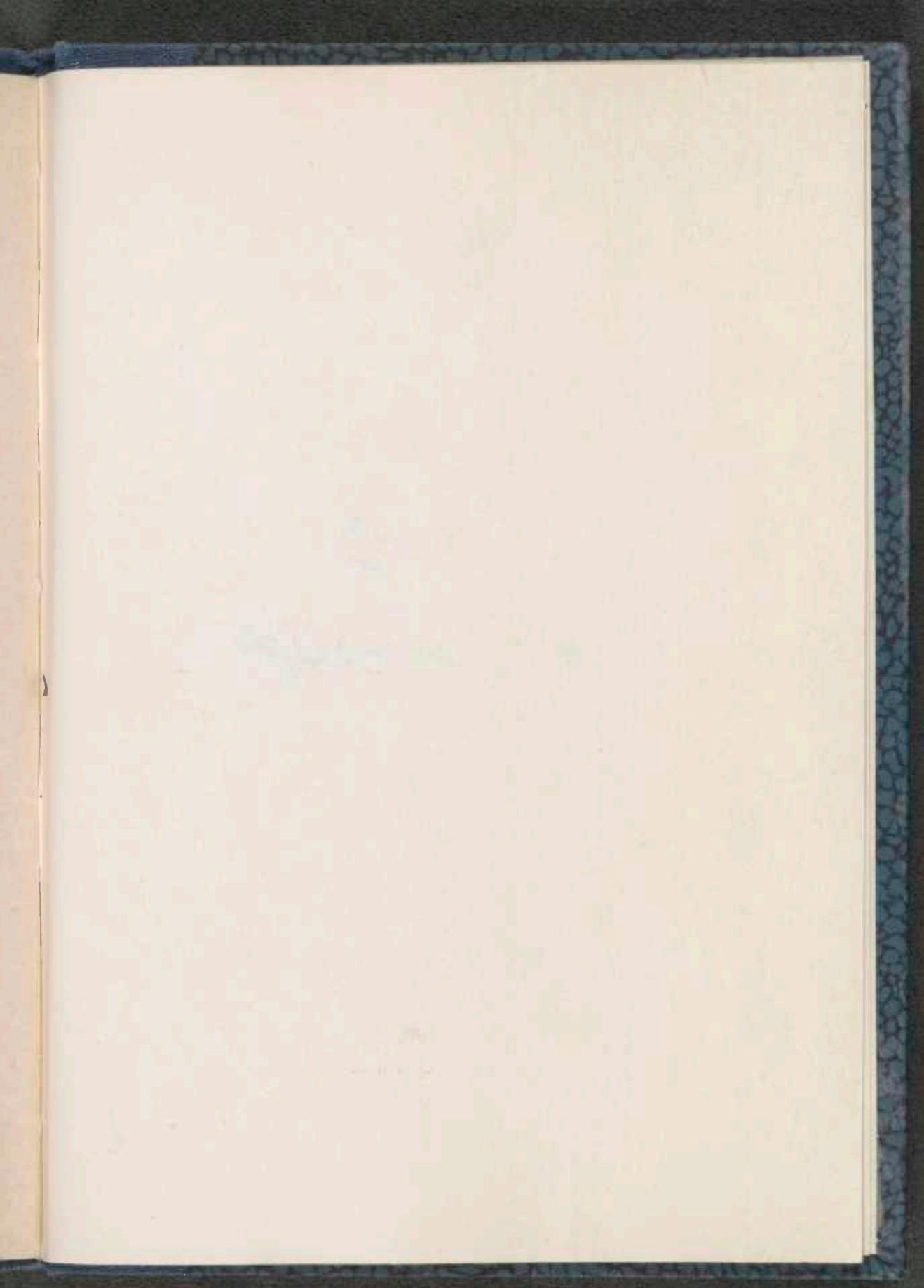
(١)

## مِحْمَوْدُ تَيَامِصِّر الْعَرَبِيَّةِ

الثُّنُونِ ٤٠٠ مِلِيم

(١٩٨٠)

(١) مصدراً طبقاً لنتائج الاستفتاء على تعديل الدستور ، الذي أجري يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ .



Egypt.



# الدستور

(١)

## بِحَمْرَةِ تِيزِيمِصْرِ الْعَرَبِيَّةِ

(١٩٨٠)

1980

(١) معدلا طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور ، الذي أجري يوم ٢٢ من مايو

سنة ١٩٨٠ .

LAW  
EGI  
<sup>1</sup>  
Constitution  
1980

81-960041

٦٦٢٩ ١٢ ماي ٢٠٢٤

٦٨١١١١

رئيس الدولة

الصادق

## دستور جمهورية مصر العربية

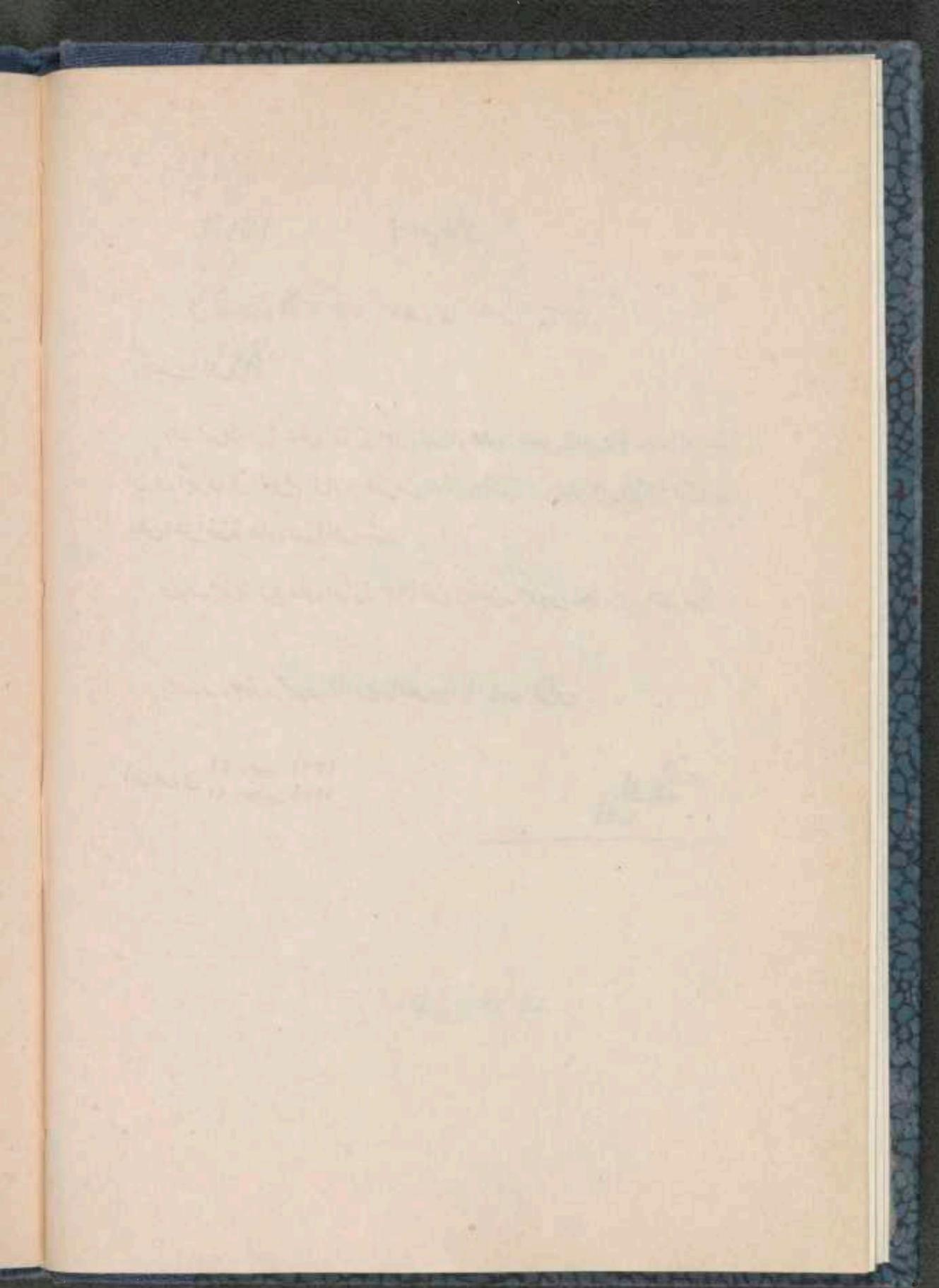
بصادر طرائع على نتائج الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية  
الذي أجري في اليوم العاشر من سبتمبر ١٩٧١، وعلى إجماع كل من التمثيل  
على المراقبة على هذا الدستور.

وبعد الاطمئنان على المادة ١٩٣ من دستور جمهورية مصر العربية:

يعتبر دستور جمهورية مصر العربية بالنص النافذ.

القاهرة في ١١ سبتمبر ١٣٩١  
١٩٧١

الصادق



إصدار

## تعديل دستور جمهورية مصر العربية

رئيس الدولة

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية ،  
الذي أجري يوم ٢٢ من مايو ١٩٨٣ ، وعات اجماع كافة الشعب على الموافقة  
على تعديل الدستور وعلى المادة ١٨٩ من الدستور .

يرسم دستور تعديل دستور جمهورية مصر العربية على النحو الذي تمت الموافقة عليه  
في الاستفتاء ، ويعلم به اعتبارا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

الفاتحة في ٧ من ربى ١٤٠٠ھ  
٢٢ من مايو ١٩٨٣

الملك

15

## وثيقة اعلان الدستور

نحن جماهير شعب مصر العامل على هذه الأرض البعيدة من نار  
فجراً التاريخ والحضارة .

نحن جماهير هذا الشعب في قرى مصر وحقولها ومدنها ومحاصيلها  
ومواطن العمل والعلم فيها ، وفي كل موقع يشاروك في صنع الحضارة  
على ترابها ، أو يشاروك في شرف الدفاع عن هذا التراب .

نحن جماهير هنا الشعب المؤمن بتراهه الروحي الخالد والمطمئن  
إلى إيمانه العميق ، والعتز بشرف الإنسان والأنسانية .

نحن جماهير هنا الشعب الذي يحمل إلى جانب أمانة التاريخ  
مسؤولية أهداف عظيمة للحاضر والمستقبل ، بدورها النضال الطويل  
والشاق ، الذي ارتقى بهم على المسيرة العظيم للأمة العربية  
رأيات الحرية والاشتراكية والوحدة .

نحن جماهير شعب مصر : باسم الله وبعون الله نلتزم إلى غير  
ما حد ، وبذون قيد أو شرط أن نبذل كل الجهد لتحقق :

( أولاً ) السلام لعالمنا : عن تحسينه بان السلام لا يقوم إلا على  
العدل ، وبيان التقدم السياسي والاجتماعي لكل الشعوب لا يمكن  
ان يجري او يتم الا بحرية هذه الشعوب وببرادتها المستقلة ، وبيان  
اى حضارة لا يمكن ان تستحق اسما الا مبرأة من نظام الاستغلال  
مهما كانت صوره وألوانه .

( ثانياً ) الوحدة : امل أمتنا العربية عن يقين بان الوحدة العربية  
نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصر وانها لا يمكن ان تتحقق  
الا في حياة امة عربية قادرة على دفع وردع اى تهديد مهما كان  
 مصدره ومهما كانت النهاوى التي تسانده .

( ح )

( ثالثاً ) التطوير المستمر للحياة في وطننا ، عن ايمان بان التحسدي الحقيقي الذى تواجهه الاوطان هو تحقيق التقدم ، والتقدم لا يحدث تقائياً او بمجرد الوقوف عند اطلاق الشعارات ، وإنما القوة الدافعة لهذا التقدم هي اطلاق جميع الامكانيات والملكات الخلاقة والبدعية لشعبنا الذى سجل في كل المصور اسهامه عن طريق العمل وهذه في اداء دوره الحضاري لنفسه وللإنسانية .

لقد خاض شعبنا تجربة تلو اخرى ، وقدم اثناء ذلك واسترشد خلال ذلك بتجارب غنية ، وطنية وقومية وعالمية ، عبرت عن نفسها في نهاية مطاف طول بالوثائق الأساسية لشورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ التي قادها تحالف القوى العاملة في شعبنا المناضل ، والذي استطاع بوعيه العميق وحسه المرهف ، ان يحافظ على جوهرها الأصيل ، وان يصحح دواماً وباستمرار مسارها وأن يتحقق بها تكاملاً يصل الى حد الوحدة الكلية بين العلم والإيمان وبين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وبين الاستقلال الوطني والانتماء القومي وبين عالمية النضال الإنساني من أجل تحرير الإنسان سياسة واقتصاداً وثقافة وفكراً وال Herb ضد كل قوى ورواسب التخلف والسيطرة والاستغلال .

( رابعاً ) الحرية لانسانية المصرى عن ادراك لحقيقة ان انسانية الانسان وعزته هي الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثابها الأعلى .

ان كرامة الفرد انعکاس طبيعي لكرامة الوطن، ذلك ان الفرد هو حجر الأساس في بناء الوطن وبقيمة الفرد وبعمله وبكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته .

ان سيادة القانون ليست فضيلاً مطلوباً لجريمة الفرد فحسب ، لكنها الأساس الوحيد لشرعية السلطة في نفس الوقت .

( ط )

ان صيغة تحالف قوى الشعوب العاملة ليست سبيلا للصراع الاجتماعي نحو التطور التاريخي ، ولكنها في هذا العصر الحديث ومتناهيه ووسائله صمام أمان يصون وحدة القوى العاملة في الوطن ، ويحقق ازالة المتناقضات فيما بينها في التفاعل الديمقراطي .

نحن جمahir شعب مصر تصميما ويقينا وایمانا وادراكا بكل مسؤولياتنا الوطنية والقومية والدولية وعرفانا بحق الله ورسالته وبحق الوطن والأمة وبحق المبدأ والمسؤولية الإنسانية وباسم الله وبعون الله ، نعلن في هذا اليوم الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ ، اننا نقبل ونعلن ونمنح لأنفسنا هذا الدستور ، مؤكدين عزمنا الأكيد على الدفاع عنه وعلى حمايته وعلى تأكيد احترامه .

10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100  
101  
102  
103  
104  
105  
106  
107  
108  
109  
110  
111  
112  
113  
114  
115  
116  
117  
118  
119  
120  
121  
122  
123  
124  
125  
126  
127  
128  
129  
130  
131  
132  
133  
134  
135  
136  
137  
138  
139  
140  
141  
142  
143  
144  
145  
146  
147  
148  
149  
150  
151  
152  
153  
154  
155  
156  
157  
158  
159  
160  
161  
162  
163  
164  
165  
166  
167  
168  
169  
170  
171  
172  
173  
174  
175  
176  
177  
178  
179  
180  
181  
182  
183  
184  
185  
186  
187  
188  
189  
190  
191  
192  
193  
194  
195  
196  
197  
198  
199  
200  
201  
202  
203  
204  
205  
206  
207  
208  
209  
210  
211  
212  
213  
214  
215  
216  
217  
218  
219  
220  
221  
222  
223  
224  
225  
226  
227  
228  
229  
230  
231  
232  
233  
234  
235  
236  
237  
238  
239  
240  
241  
242  
243  
244  
245  
246  
247  
248  
249  
250  
251  
252  
253  
254  
255  
256  
257  
258  
259  
260  
261  
262  
263  
264  
265  
266  
267  
268  
269  
270  
271  
272  
273  
274  
275  
276  
277  
278  
279  
280  
281  
282  
283  
284  
285  
286  
287  
288  
289  
290  
291  
292  
293  
294  
295  
296  
297  
298  
299  
300  
301  
302  
303  
304  
305  
306  
307  
308  
309  
310  
311  
312  
313  
314  
315  
316  
317  
318  
319  
320  
321  
322  
323  
324  
325  
326  
327  
328  
329  
330  
331  
332  
333  
334  
335  
336  
337  
338  
339  
340  
341  
342  
343  
344  
345  
346  
347  
348  
349  
350  
351  
352  
353  
354  
355  
356  
357  
358  
359  
360  
361  
362  
363  
364  
365  
366  
367  
368  
369  
370  
371  
372  
373  
374  
375  
376  
377  
378  
379  
380  
381  
382  
383  
384  
385  
386  
387  
388  
389  
390  
391  
392  
393  
394  
395  
396  
397  
398  
399  
400  
401  
402  
403  
404  
405  
406  
407  
408  
409  
410  
411  
412  
413  
414  
415  
416  
417  
418  
419  
420  
421  
422  
423  
424  
425  
426  
427  
428  
429  
430  
431  
432  
433  
434  
435  
436  
437  
438  
439  
440  
441  
442  
443  
444  
445  
446  
447  
448  
449  
450  
451  
452  
453  
454  
455  
456  
457  
458  
459  
460  
461  
462  
463  
464  
465  
466  
467  
468  
469  
470  
471  
472  
473  
474  
475  
476  
477  
478  
479  
480  
481  
482  
483  
484  
485  
486  
487  
488  
489  
490  
491  
492  
493  
494  
495  
496  
497  
498  
499  
500  
501  
502  
503  
504  
505  
506  
507  
508  
509  
510  
511  
512  
513  
514  
515  
516  
517  
518  
519  
520  
521  
522  
523  
524  
525  
526  
527  
528  
529  
530  
531  
532  
533  
534  
535  
536  
537  
538  
539  
540  
541  
542  
543  
544  
545  
546  
547  
548  
549  
550  
551  
552  
553  
554  
555  
556  
557  
558  
559  
560  
561  
562  
563  
564  
565  
566  
567  
568  
569  
570  
571  
572  
573  
574  
575  
576  
577  
578  
579  
580  
581  
582  
583  
584  
585  
586  
587  
588  
589  
589  
590  
591  
592  
593  
594  
595  
596  
597  
598  
599  
600  
601  
602  
603  
604  
605  
606  
607  
608  
609  
610  
611  
612  
613  
614  
615  
616  
617  
618  
619  
620  
621  
622  
623  
624  
625  
626  
627  
628  
629  
630  
631  
632  
633  
634  
635  
636  
637  
638  
639  
640  
641  
642  
643  
644  
645  
646  
647  
648  
649  
650  
651  
652  
653  
654  
655  
656  
657  
658  
659  
660  
661  
662  
663  
664  
665  
666  
667  
668  
669  
669  
670  
671  
672  
673  
674  
675  
676  
677  
678  
679  
679  
680  
681  
682  
683  
684  
685  
686  
687  
688  
689  
689  
690  
691  
692  
693  
694  
695  
696  
697  
698  
699  
700  
701  
702  
703  
704  
705  
706  
707  
708  
709  
709  
710  
711  
712  
713  
714  
715  
716  
717  
718  
719  
719  
720  
721  
722  
723  
724  
725  
726  
727  
728  
729  
729  
730  
731  
732  
733  
734  
735  
736  
737  
738  
739  
739  
740  
741  
742  
743  
744  
745  
746  
747  
748  
749  
749  
750  
751  
752  
753  
754  
755  
756  
757  
758  
759  
759  
760  
761  
762  
763  
764  
765  
766  
767  
768  
769  
769  
770  
771  
772  
773  
774  
775  
776  
777  
778  
779  
779  
780  
781  
782  
783  
784  
785  
786  
787  
788  
789  
789  
790  
791  
792  
793  
794  
795  
796  
797  
798  
799  
800  
801  
802  
803  
804  
805  
806  
807  
808  
809  
809  
810  
811  
812  
813  
814  
815  
816  
817  
818  
819  
819  
820  
821  
822  
823  
824  
825  
826  
827  
828  
829  
829  
830  
831  
832  
833  
834  
835  
836  
837  
838  
839  
839  
840  
841  
842  
843  
844  
845  
846  
847  
848  
849  
849  
850  
851  
852  
853  
854  
855  
856  
857  
858  
859  
859  
860  
861  
862  
863  
864  
865  
866  
867  
868  
869  
869  
870  
871  
872  
873  
874  
875  
876  
877  
878  
879  
879  
880  
881  
882  
883  
884  
885  
886  
887  
888  
889  
889  
890  
891  
892  
893  
894  
895  
896  
897  
898  
899  
900  
901  
902  
903  
904  
905  
906  
907  
908  
909  
909  
910  
911  
912  
913  
914  
915  
916  
917  
918  
919  
919  
920  
921  
922  
923  
924  
925  
926  
927  
928  
929  
929  
930  
931  
932  
933  
934  
935  
936  
937  
938  
939  
939  
940  
941  
942  
943  
944  
945  
946  
947  
948  
949  
949  
950  
951  
952  
953  
954  
955  
956  
957  
958  
959  
959  
960  
961  
962  
963  
964  
965  
966  
967  
968  
969  
969  
970  
971  
972  
973  
974  
975  
976  
977  
978  
979  
979  
980  
981  
982  
983  
984  
985  
986  
987  
988  
989  
989  
990  
991  
992  
993  
994  
995  
996  
997  
998  
999  
1000

# دستور جمهورية مصر العربية

## الباب الأول

### الدولة

( مادة ١ )<sup>(١)</sup>

جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقسم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .

( مادة ٢ )<sup>(٢)</sup>

الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئه ، الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع .

( مادة ٣ )

السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ، ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور .

(١) و (٢) معدلان طبقاً لنتائج الاستفتاء على تعديل الدستور ، الذي أجري يوم

٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ .

( مادة ٤ )<sup>(١)</sup>

الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي  
الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل ، بما يحول دون الاستغلال  
ويؤدي الى تقارب الفوارق بين الدخول ، ويحمي الكسب المشروع ،  
ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة .

( مادة ٥ )<sup>(٢)</sup>

يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد  
الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع  
المصري المنصوص عليها في الدستور .

وينظم القانون الأحزاب السياسية .

( مادة ٦ )

الجنسية المصرية ينظمها القانون .

---

(١) و (٢) معدلتان طبقاً لنتائج الاستفتاء على تعديل الدستور ، الذي أجري يوم

٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ .

## البيان الثاني

### المقومات الأساسية للمجتمع

#### الفصل الأول

##### المقومات الاجتماعية والخلقية

( مادة ٧ )

يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي .

( مادة ٨ )

تケفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

( مادة ٩ )

الأسرة أساس المجتمع ، قواها الدين والأخلاق والوطنية .

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية  
وما يمثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته  
في العلاقات داخل المجتمع المصري .

( مادة ١٠ )

تケفل الدولة حماية الأمة والطفولة ، وترعى النشء والشباب ،  
وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملائاتهم .

( مادة ١١ )

تケفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها  
في المجتمع ، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية  
والثقافية والاقتصادية ، دون اخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

( مادة ١٢ )

يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ، والتمكين للتقالييد المصرية  
الأصلية ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية  
والوطنية ، والتراث التاريخي للشعب ، والحقائق العلمية ، والسلوك  
الاشتراكي ، والأداب العامة ، وذلك في حدود القانون .

وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها .

( مادة ١٣ )

العمل حق وواجب وشرف تケفله الدولة ، ويكون العاملون  
المتوازنون محل تقدير الدولة والمجتمع .

ولا يجوز فرض أي عمل جبرا على المواطنين الا بستضي قانون  
ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل .

— ٥ —

( مادة ١٤ )

الوظائف العامة حق للمواطنين ، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب ، وتケفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي الا في الأحوال التي يحددها القانون .

( مادة ١٥ )

للمحاربين القدماء والمصابين في الحرب أو بسيئها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية في فرص العمل وفقاً للقانون .

( مادة ١٦ )

تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية ، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر واتظام رفعاً لمستواها .

( مادة ١٧ )

تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً ، وذلك وفقاً للقانون .

( مادة ١٨ )

التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الازام الى مراحل أخرى . وتشرف على التعليم كله ، وتケفل استقلال الجامعات ومراكيز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والاتاج .

( مادة ١٩ )

التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام .

( مادة ٢٠ )

التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة .

( مادة ٢١ )

محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه .

( مادة ٢٢ )

إنشاء الرتب المدنية محظوظ .

## الفصل الثاني القومات الاقتصادية

( مادة ٢٣ )

ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي ، وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الأجر بالإنتاج ، وضمان حد أدنى للأجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقليل الفروق بين الدخول .

( مادة ٢٤ )

يسيطر الشعب على كل أدوات الاتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة .

( مادة ٢٥ )

لكل مواطن نصيب في الناتج القومي يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستقلة .

( مادة ٢٦ )

للعاملين نصيب في ادارة المشروعات وفي أرباحها ، ويلتزمون بتنمية الاتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الاتاجية وفقا للقانون . والمحافظة على أدوات الاتاج واجب وطني .

ويكون تشيل العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المائة من عدد اعضاء هذه المجالس ، وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار العرفيين ثمانين في المائة في عضوية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

( مادة ٢٧ )

يشترك المتلقعون في ادارة مشروعات الخدمات ذات الفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون .

( مادة ٢٨ )

ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها ، وتشجع الصناعات  
الحرفية بما يكفل تطوير الاتاج وزيادة الدخل ٠

وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس  
العلمية الحديثة ٠

( مادة ٢٩ )

تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهي ثلاثة أنواع :  
الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة ٠

( مادة ٣٠ )

الملكية العامة هي ملكية الشعب ، وتنأكد بالدعم المستمر للقطاع  
العام ٠

ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية  
الرئيسية في خطة التنمية ٠

( مادة ٣١ )

الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ، ويكفل القانون  
رعايتها ويضمن لها الادارة الذاتية ٠

( مادة ٤٢ )

الملكية الخاصة تمثل في رأس المال غير المستقل ، وينظر  
القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار  
لخطة التنمية ، دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض  
في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب .

( مادة ٤٣ )

للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن  
وفقا للقانون ، باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكي  
ومصدرا لرفاهية الشعب .

( مادة ٤٤ )

الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها  
الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية  
الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وحق الارث فيها  
مكفل .

( مادة ٤٥ )

لا يجوز التأمين الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ، ومقابل  
تعويض .

( مادة ٣٦ )

المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا يجوز المصادرة الخاصة  
الا بحكم قضائي .

( مادة ٣٧ )

يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية  
الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال وبما يؤكّد سلطة تحالف  
قوى الشعب العاملة على مستوى القرية .

( مادة ٣٨ )

يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية .

( مادة ٣٩ )

الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه .

## البِلَاغُ الْثَالِثُ

### العريات والحقوق والواجبات العامة

( مادة ٤٠ )

المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

( مادة ٤١ )

الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تقتيشه أو جسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمها ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون .

ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى .

( مادة ٤٢ )

كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته بأى قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنوية ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاصة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .

وكل قول يثبت أنه مصدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدى ولا يعول عليه .

( مادة ٤٣ )

لا يجوز اجراء أي تجربة طبية أو علية على أي إنسان بغير رضائه الحر .

( مادة ٤٤ )

للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون .

( مادة ٤٥ )

لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون .

وللإرسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسرتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقاً لأحكام القانون .

( مادة ٤٦ )

تكلف الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية ٠

( مادة ٤٧ )

حرية الرأي مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي وال النقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى ٠

( مادة ٤٨ )

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة وانذارها أو وقفها أو الفاؤها بالطريق الاداري محظور ، ويجوز استثناء في حالة اعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، وذلك كله وفقا للقانون ٠

( مادة ٤٩ )

تكلف الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفنى والثقافى ، وتتوفر وسائل التشجيع الالزامية لتحقيق ذلك ٠

( مادة ٥٠ )

لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الاقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالاقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون ٠

( مادة ٥١ )

لا يجوز ابعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها .

( مادة ٥٢ )

للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومتادرة البلاد .

( مادة ٥٣ )

تنزع الدولة حق الاتجاه السياسي لكل أجنبي اخطبه بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الانسان أو السلام أو العدالة .

وتسليم اللاجئين السياسيين محظوظ .

( مادة ٥٤ )

للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى اخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة .

والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون .

( مادة ٥٥ )

للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سرياً أو ذات طابع عسكري .

( مادة ٥٦ )

إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، ورفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها .

وهي ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواقيع شرف أخلاقية ، وباندفاع عن الحقوق والحرريات المقررة قانوناً لأعضائها .

( مادة ٥٧ )

كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحرريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء .

( مادة ٥٨ )

الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، والتجنيد اجباري وفقاً للقانون .

( مادة ٥٩ )

حماية المكتسب الاشتراكي ودعمها والحفظ عليها واجب وطني .

( مادة ٦٠ )

الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على  
كل مواطن .

( مادة ٦١ )

أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون .

( مادة ٦٢ )

للمواطن حق الانتخاب والترشح وابداء الرأي في الاستفتاء وفقا  
لأحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني .

( مادة ٦٣ )

لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وتوقيعه ، ولا تكون  
مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات الا للهيئات النظامية  
والأشخاص الاعتبارية .

## الباب الرابع

### سيادة القانون

( مادة ٦٤ )

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة .

( مادة ٦٥ )

تخصيص الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات .

( مادة ٦٦ )

العقوبة شخصية .

ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي ، ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لتاريخ تنفيذ القانون .

( مادة ٦٧ )

المتهم برىء حتى ثبت اداته في محاكمة قانونية تكفل له فيما ضمانت الدفاع عن نفسه .

وكل متهم في جنائية يجب أن يكون له محام يدافع عنه .

( مادة ٦٨ )

التضارى حق مصون ومكفل لنناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ، وتケفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتضارين وسرعة الفصل في القضايا .

ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء .

( مادة ٦٩ )

حق الدفاع أصلية أو بالوكالة مكفل .

ويケفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم .

( مادة ٧٠ )

لا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية ، فيما عدا الأحوال التي يحددها القانون .

( مادة ٧١ )

يلغى كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورا ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمها القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه ، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذي قيد حرية الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يケفل الفصل فيه خلال مدة محددة ، والا وجوب الافراج حتما .

( مادة ٧٢ )

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب ، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة .

## الباب الخامس

### نظام الحكم

#### الفصل الأول

##### رئيس الدولة

( مادة ٧٣ )

رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسمح على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني .

( مادة ٧٤ )

لرئيس الجمهورية اذا قام خطرا يهدد الوحدة الوطنية أو سلامه الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخد الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطرا ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات لخلال ستين يوما من اتخاذها .

( مادة ٧٥ )

يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصررين ، وأن يكون ممتلكا بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا تقل سنها عن أربعين سنة ميلادية .

( مادة ٧٦ )

يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويتم الترشيح في مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على افراحت ثلاثة أعضائه على الأقل . ويعرض المرشح للتصال على اعبيه ثملى أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ تبيجة التصويت الأول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء ،凡ان لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره . وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الإجراءات ذاتها .

( مادة ٧٧ )<sup>(١)</sup>

مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى .

( مادة ٧٨ )

تبدأ الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوماً ، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل ، فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم

(١) معدله بناء على اجماع كلمة الشعب على الموافقة على تعديل الدستور في الاستفتاء الذي أجري يوم ٢٢ مايو من مايو سنة ١٩٨٠ .

اختيار الرئيس الجديد لأى سبب كان ، استمر الرئيس السابق في  
 مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه .

( مادة ٧٩ )

يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه  
اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ،  
 وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية  
كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

( مادة ٨٠ )

يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية .  
ولا يسرى تعديل المرتب أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل .  
ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتناهى أى مرتب أو مكافأة  
آخرى .

( مادة ٨١ )

لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة  
أو عملا تجاريأ أو ماليا أو صناعيا ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئا  
من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن  
يقايضها عليه .

( مادة ٨٢ )

اذا قام مامع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية  
لاختصاصاته فأباب عنه نائب رئيس الجمهورية .

( مادة ٨٣ )

اذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب  
الاستقالة الى مجلس الشعب .

( مادة ٨٤ )

في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل  
يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب ، وإذا كان المجلس منحلا  
حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط ألا يرشح  
أياما للرئاسة .

ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية .

ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوما من  
تاریخ خلو منصب الرئاسة .

( مادة ٨٥ )

يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة  
جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على  
الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ، ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتاً لحين الفصل في الاتهام .

وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها واجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب ، وإذا حكم بادانته ألغى من منصبه مع عدم الارتكاب بالعقوبات الأخرى .

## الفصل الثاني

السلطة التشريعية

مجلس الشعب

( مادة ٨٦ )

يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويفر السياست العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور .

( مادة ٨٧ )

يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة ، وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين ، على الأقل عن ثلاثة وخمسين عضواً ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري اسماً .

ويبين القانون تعريف العامل والفلاح .

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عددا من الأعضاء لا يزيد على عشرة .

( مادة ٨٨ )

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب . ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء ، على أن يتم الاقتراع تحت اشراف أعضاء من هيئة قضائية .

( مادة ٨٩ )

يجوز للعاملين في الحكومة وفي القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب . وفيما عدا الحالات التي يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس ، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقا لأحكام القانون .

( مادة ٩٠ )

يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله إلىين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على سلامة الوطن والنظام الجمهوري ، وأن أرعى مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون » .

( مادة ٩١ )

يتناهى أعضاء مجلس الشعب مكافأة يحددها القانون .

( مادة ٩٢ )

مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له .  
ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال ستين يوما السابقة على  
انتهاء مدتة .

( مادة ٩٣ )

يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه . وتحتضر  
محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد  
حالتها اليها من رئيسه . ويجب احالة الطعن الى محكمة النقض خلال  
خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ، ويجب الالتماء من  
التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ احالته الى محكمة النقض .  
وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذي انتهت اليه المحكمة على  
المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض  
نتيجة التحقيق على المجلس .

ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء  
المجلس .

( مادة ٩٤ )

اذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدتة انتخب أو عين خلف له  
خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس بخلو المكان .  
وتكون مدة العضو الجديد هي المدة المكملة لمدة عضوية سلفه .

( مادة ٩٥ )

لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقايضها عليه ، أو أن يبرم مع الدولة عقداً بوصفه ملتزماً أو مورداً أو مقاولاً .

( مادة ٩٦ )

لا يجوز استقطاع عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار ، أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التي انتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته . ويجب أن يصدر قرار استقطاع العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه .

( مادة ٩٧ )

مجلس الشعب هو الذي يقبل استقالة أعضائه .

( مادة ٩٨ )

لا يؤخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجنته .

( مادة ٩٩ )

لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا باذن سابق من المجلس .

وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس  
ويحضر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من اجراء .

( مادة ١٠٠ )

مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب ، ويجوز في الظروف الاستثنائية  
أن يعقد جلساته في مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية  
أو أغلبية أعضاء المجلس .

واجتماع مجلس الشعب في غير المكان المعد له غير مشروع  
والقرارات التي تصدر فيه باطلة .

( مادة ١٠١ )

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للدور السنوي  
العادى قبل يوم الخميس الثاني من شهر نوفمبر ، فإذا لم يدع يجتمع  
بحكم الدستور في اليوم المذكور ، ويذوم دور الانعقاد العادى سبعة  
أشهر على الأقل .

ويفرض رئيس الجمهورية دورته العادىية . ولا يجوز فضها قبل  
اعتساد الموارنة العامة للدولة .

( مادة ١٠٢ )

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادى ، وذلك  
في حالة الضرورة ، أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء  
مجلس الشعب .

ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى .

( مادة ١٠٣ )

ن منتخب مجلس الشعب رئيسا له ووكيلين في أول اجتماعاته  
الانعقاد السنوي العادى لمدة هذا الدور ، وإذا خلا مكان أحدهم  
ت منتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدة .

( مادة ١٠٤ )

يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية  
مسارسة وظائفه .

( مادة ١٠٥ )

مجلس الشعب وحده المحافظة على النظام داخله ، ويتولى ذلك  
رئيس المجلس .

( مادة ١٠٦ )

جلسات مجلس الشعب علنية .

ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية  
أو الحكومة أو بناء على طلب رئيسه أو عشرين من أعضائه على  
الأقل . ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح  
أمامه تجرى في جلسة علنية أو سرية .

( مادة ١٠٧ )

لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه .

ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي تشرط فيها أغلبية خاصة . ويجرى التصويت على مشاريع القوانين مادة مادة .

وعند تساوى الآراء يعتبر الموضوع الذى جرت المناقشة فى شأنه مرفوضا .

( مادة ١٠٨ )

لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناء على تقويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التقويض لمدة محددة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التى تقوم عليها ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتهاء مدة التقويض ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون .

( مادة ١٠٩ )

لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين .

( مادة ١١٠ )

يحال كل مشروع قانون الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه ، على أنه بالنسبة الى مشاريع القوانين المقدمة

من أعضاء مجلس الشعب فانها لا تحال الى تلك اللجنة الا بعد  
فحصها أمام لجنة خاصة لابداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها ؛  
وبعد أن يقرر المجلس ذلك ٠

( مادة ١١١ )

كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز  
تقديسه ثانية في نفس دور الانعقاد ٠

( مادة ١١٢ )

رئيس الجمهورية حق اصدار القوانين أو الاعتراض عليها ٠

( مادة ١١٣ )

اذا اعتراض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس  
الشعب رده اليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فاذا  
لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر ٠

و اذا رد في الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلاثة  
أعضاءه اعتبر قانونا وأصدر ٠

( مادة ١١٤ )

يقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،  
ويحدد القانون طريقة اعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب ٠

( مادة ١١٥ )

يجب عرض مشروع الميزانية العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقةه عليها .

ويتم التصويت على مشروع الميزانية ببابا بابا وتصدر بقانون ، ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الميزانية إلا بموافقة الحكومة ، وإذا لم يتم اعتماد الميزانية الجديدة قبل السنة المالية عمل بالميزانية القديمة إلى حين اعتمادها .

ويحدد القانون طريقة إعداد الميزانية ، كما يحدد السنة المالية .

( مادة ١١٦ )

تحبب موافقة مجلس الشعب على تقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية العامة ، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها : أو زائد في تقديراتها ، وتصدر بقانون .

( مادة ١١٧ )

يحدد القانون أحكام ميزانيات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها .

( مادة ١١٨ )

يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية . ويتم التصويت عليه ببابا بابا . وتصدر بقانون .

كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات  
وملحقاته على مجلس الشعب .

وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات أية بيانات  
أو تقارير أخرى .

( مادة ١١٩ )

إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو الغاؤها لا يكون الا بقانون .  
ولا يعني أحد من أدائها الا في الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم  
الا في حدود القانون .

( مادة ١٤٠ )

ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العامة وإجراءات  
صرفها .

( مادة ١٤١ )

لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع  
يترب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة  
مجلس الشعب .

( مادة ١٤٢ )

يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات  
والاعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة . وينظم القانون  
حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها .

( مادة ١٢٣ )

يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنع الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، كما يبين أحوال التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك ٠

( مادة ١٢٤ )

لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم ٠

وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو من ينيبوه الإجابة عن أسئلة الأعضاء ٠

ويجوز للعضو سحب السؤال في أي وقت ولا يجوز تحويله في نفس الجلسة إلى استجواب ٠

( مادة ١٢٥ )

لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لمحاسبتهم في الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم ٠

وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديميه ، الا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة ٠

( مادة ١٢٦ )

الوزراء مسؤولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته .

ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم ، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجوابه ، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس .

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه .

ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .

( مادة ١٢٧ )

لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسؤولية رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس .

ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب .

وفي حالة تقرير المسؤولية يعد المجلس تقريرا يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأى في هذا الشأن وأسبابه .

ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام ، فإذا عاد المجلس إلى اقراره من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي .

ويجب أن يجري الاستفتاء خلال ثلاثة أيام من تاريخ الاقتراح الأخير للمجلس ، وتقى جلسات المجلس في هذه الحالة .

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلًا ،  
وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة .

( مادة ١٢٨ )

إذا قرر مجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء  
أو الوزراء أو نوابهم وجب عليه انتزال منصبه .

ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته إلى رئيس الجمهورية إذا  
تقررت مسؤوليته أمام مجلس الشعب .

( مادة ١٢٩ )

يجوز لعشرين عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح  
موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه .

( مادة ١٣٠ )

لأعضاء مجلس الشعب ابداء رغبات في موضوعات عامة الى رئيس  
مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء .

( مادة ١٣١ )

لمجلس الشعب أن يكتون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط أحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة ، أو أى جهاز تنفيذى أو إدارى ، أو أى مشروع من المشروعات العامة ، وذلك من أجل تقصى الحقائق ، وابلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية ، أو اجراء تحقيقات فى أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة .

وللحجنة في سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة ، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله ، وعلى جميع الجهات التنفيذية والإدارية أن تستجيب الى طلبها ، وأن تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك .

( مادة ١٣٢ )

يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب بيانا يتضمن السياسة العامة للدولة ، وله الحق في القاء أى بيانات آخرى أمام المجلس .

ومجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية .

( مادة ١٣٣ )

يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب ، برنامج الوزارة .  
ومناقشة مجلس الشعب هذا البرنامج .

( مادة ١٣٤ )

يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أن يكونوا  
أعضاء في مجلس الشعب ، كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور  
جلسات المجلس ولجانه .

( مادة ١٣٥ )

يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الشعب ولجانه  
كلما طلبوا الكلام ، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين .  
ولا يكون للوزير صوت معدود عند أخذ الرأي ، الا اذا كان من  
الأعضاء .

( مادة ١٣٦ )

لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة  
وبعد استفتاء الشعب ، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف  
جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثةين يوما ، فاذا أقرت  
الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم العل ، أصدر رئيس  
الجمهورية قرارا به .

ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات  
جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ  
اعلان نتيجة الاستفتاء .

ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لاتمام  
الانتخاب .

### الفصل الثالث

#### السلطة التنفيذية

##### الفرع الأول

###### رئيس الجمهورية

( مادة ١٣٧ )

يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه  
المبين في الدستور .

( مادة ١٣٨ )

يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة  
العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور .

( مادة ١٣٩ )

لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر ، ويحدد اختصاصاتهم ،  
ويعينهم من مناصبهم .

وتسرى القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب  
رئيس الجمهورية .

( مادة ١٤٠ )

يؤدي نائب رئيس الجمهورية ، أمام رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة مهام منصبه اليدين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » ٠

( مادة ١٤١ )

يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويعفيهم من مناصبهم ٠

( مادة ١٤٢ )

لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء ٠

( مادة ١٤٣ )

يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ، ويعزلهم على الوجه المبين في القانون ٠

كما يعتمد ممثلى الدول الأجنبية السياسيين ٠

( مادة ١٤٤ )

يصدر رئيس الجمهورية اللوائح الالزامية لتنفيذ القوانين ، بما نيس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في اصدارها . ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات الالزامية لتنفيذها .

( مادة ١٤٥ )

يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط .

( مادة ١٤٦ )

يصدر رئيس الجمهورية القرارات الالزامية لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة .

( مادة ١٤٧ )

اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض زال باثر رجعى ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار فرار بذلك ، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال باثر رجعى ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس اعتماد تراذها في الفترة السابقة او تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر .

( مادة ١٤٨ )

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الجمصة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه .

وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له .

وفي جميع الأحوال يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محددة ، ولا يجوز مدتها الا بموافقة مجلس الشعب .

( مادة ١٤٩ )

لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيضها ، أما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون .

( مادة ١٥٠ )

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب .

( مادة ١٥١ )

رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويلفها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع  
المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق  
بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات  
غير الواردة في الموازنة ، يجب موافقة مجلس الشعب عليها .

( مادة ١٥٢ )

لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي  
تتصالب بمصالح البلاد العليا .

الفرع الثاني

الحكومة

( مادة ١٥٣ )

الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة . وتتكون  
الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه وزراء ونوابهم .  
ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة .

( مادة ١٥٤ )

يشترط فيمن يعين وزيراً أو نائباً وزيراً أن يكون مصرياً ، بالغاً  
من العمر خمساً وثلاثين سنة ميلادية على الأقل ، وأن يكون ممتلكاً  
بكمال حقوقه المدنية والسياسية .

( مادة ١٥٥ )

يؤدي أعضاء الوزارة ، أمام رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة  
مهام وظائفهم اليدين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ،  
وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى صالح الشعب رعاية  
كاملة ، وأن أحافظ على تضليل الرأي العام إلاته »

( مادة ١٥٦ )

يسارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

(أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة  
للدولة ، والاشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات  
الجمهورية .

(ب) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها  
والهيئات والمؤسسات العامة .

(ج) اصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات  
ومراقبة تنفيذها .

(د) اعداد مشروعات القوانين والقرارات .

(هـ) اعداد مشروع الميزانية العامة للدولة .

(و) اعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

- (ز) عقد القروض ومنحها وفقاً للأحكام الدستوراً .  
(ح) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية  
حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

( مادة ١٥٧ )

الوزير هو الرئيس الاداري الأعلى لوزارته ، ويسلّم رسمي  
سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ، ويقوم بتنفيذها .

( مادة ١٥٨ )

لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملاً  
تجارياً أو مالياً أو صناعياً ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال  
الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقايضها  
عليه .

( مادة ١٥٩ )

لرئيس الجمهورية ولمجلس الشعب حق احالة الوزير الى المحاكمة  
عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها .  
ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اقتراح يقدم  
من خمس أعضائه على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية  
ثلثي أعضاء المجلس .

( مادة ١٦٠ )

يقف من يتهم من الوزراء عن عمله الى أن يفصل في أمره ،  
ولا يحول انتهاء خدمته دون اقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها .  
وتكون محاكمة الوزير واجراءات المحاكمة وضماناتها والعقاب على  
الوجه المبين بالقانون .  
وتسرى هذه الأحكام على نواب الوزراء .

الفرع الثالث  
الادارة المحلية

( مادة ١٦١ )

تقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، منها المحافظات والمدن والقرى ، ويجوز انشاء وحدات ادارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

( مادة ١٦٢ )

تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق الانتخاب المباشر ، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكفل القانون نقل السلطة اليها تدريجيا .

ويكون اختيار رؤساء ووكلا المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء .

( مادة ١٦٣ )

يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية ، و اختصاصاتها و مواردها المالية ، و ضمانتها لأعضائها ، و علاقتها بمجلس الشعب والحكومة ، و دورها في اعداد و تنفيذ خطة التنمية و في الرقابة على أوجه النشاط المختلفة .

#### الفرع الرابع

### المجالس القومية المتخصصة

( مادة ١٦٤ )

تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومي تعاون في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي ، وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية . ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

#### الفصل الرابع

### السلطة القضائية

( مادة ١٦٥ )

السلطة القضائية مستقلة ، وتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وتصدر أحکامها وفق القانون .

( مادة ١٦٦ )

القضاة مستقلون ، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة .

( مادة ١٦٧ )

يحدد القانون هيئات قضائية و اختصاصاتها و ينظم طريقة تشكيلها ، و يبين شروط و اجراءات تعيين اعضائها و نقلهم .

( مادة ١٦٨ )

القضاء غير قابلين للعزل . و ينظم القانون مسأله تأديبها .

( مادة ١٦٩ )

جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب . وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية .

( مادة ١٧٠ )

يسهم الشعب في اقامة العدالة على الوجه وفي الحدود المبينة في القانون .

( مادة ١٧١ )

ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، و يبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

( مادة ١٧٢ )

مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، و يختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

( مادة ١٧٣ )

يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية . ويبين القانون طريقة تشكيله و اختصاصاته و قواعد سير العمل فيه . ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية .

### الفصل الخامس المحكمة الدستورية العليا

( مادة ١٧٤ )

المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، في جمهورية مصر العربية ، مقرها مدينة القاهرة .

( مادة ١٧٥ )

تولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الاجراءات التي تبع أمامها .

( مادة ١٧٦ )

ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا ، ويبيّن  
الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم .

( مادة ١٧٧ )

أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل ، وتتولى  
المحكمة مسالة أعضائها على الوجه المبين بالقانون .

( مادة ١٧٨ )

تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية  
العليا في الدعاوى الدستورية ، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص  
التشريعية ؛ وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص  
تشريعى من آثار .

## الفصل السادس

### المدعى العام الاشتراكي

( مادة ١٧٩ )

يكون المدعي العام الاشتراكي مسؤولاً عن اتخاذ الاجراءات التي  
تケفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع وظامه السياسي ؛

والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

## الفصل السابع

### القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني

( مادة ١٨٠ )

الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهي ملك للشعب ، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية ، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة انشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة .

( مادة ١٨١ )

تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون .

( مادة ١٨٢ )

ينشأ مجلس يسمى « مجلس الدفاع الوطني » ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ، ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى .

( مادة ١٨٣ )

ينظم القانون القضاء العسكري ، ويبين اختصاصاته في حدود  
المبادئ الواردة في الدستور .

## الفصل الثامن

### الشرطة

( مادة ١٨٤ )

الشرطة هيئه مدنية نظامية ، رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية .  
وتؤدي الشرطة واجبها في خدمة الشعب ، وتتكلف للمواطنين  
الطمأنينة والأمن ، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب ،  
وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القواتين واللوائح من واجبات ، وذلك  
كله على الوجه المبين بالقانون .

## النظام الأساسي للبلاد

### أحكام عامة وانتقالية

( مادة ١٨٥ )

مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية .

( مادة ١٨٦ )

يبين القانون العلم المصري والأحكام الخاصة به ، كما يبين شعار الدولة والأحكام الخاصة به .

( مادة ١٨٧ )

لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب .

( مادة ١٨٨ )

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ، ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها ، الا اذا حلت بذلك ميعادا آخر .

( مادة ١٨٩ )

لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديليها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل .

فإذا كان الطلب صادراً من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعاً من ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه ، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض .

وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش ، بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المطلوب تعديليها ، فإذا وافق على التعديل ثلثاً عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتائه في شأنه .

فإذا وافق على التعديل اعتبر نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

( مادة ١٩٠ )

تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالى بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية العربية المتحدة .

( مادة ١٩١ )

كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحًا ونافذًا ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور .

( مادة ١٩٢ )

تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بانشائها ، وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

( مادة ١٩٣ )

يعمل بهذا الدستور من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء .

## الباب السابع<sup>(١)</sup>

### أحكام جديدة

#### الفصل الأول

##### مجلس الشورى

( مادة ١٩٤ )

يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفياً بالحفظ على مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي ، وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية ، والقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ، وتعزيز النظام الاشتراكي الديمقراطي وتوسيع مجالاته .

( مادة ١٩٥ )

يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلى :

- ١ - الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .
- ٢ - مشروعات القوانين المكملة للدستور .
- ٣ - مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

(١) أضيف هذا الباب طبقاً لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، الذي أجري يوم

٢٢ مايو سنة ١٩٨٠

٤ - معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب  
عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة .

٥ - مشروعات القوانين التي يحيطها إليه رئيس الجمهورية .

٦ - ما يحيطه رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل  
بسياسة العسامة للدولة أو سياستها في الشؤون العربية  
أو الخارجية .

ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس  
الشعب .

( مادة ١٩٦ )

يشكل مجلس الشوري من عدد من الأعضاء يحدده القانون  
على ألا يقل عن ( ١٣٢ ) عضواً .

ويتخب ثلثاً أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام على  
أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين .

ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقى .

( مادة ١٩٧ )

يحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشوري  
وعدد الأعضاء بكل دائرة ، والشروط الواجب توافرها في المتخرين  
أو المعينين منهم .

( مادة ١٩٨ )

مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات ، وينجذب انتخاب واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاثة سنوات وفقا للقانون .

ويجوز دائيا إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته .

( مادة ١٩٩ )

يتخب مجلس الشورى رئيسا له ووكيلين في أول اجتماع لدور الانعقاد السنوي العادى لمدة ثلاثة سنوات ، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته .

( مادة ٢٠٠ )

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب .

( مادة ٢٠١ )

رئيس مجلس الوزراء ونوابه والتوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسؤولين أمام مجلس الشورى .

( مادة ٢٠٢ )

لرئيس الجمهورية القاء بيانه عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخرى في اجتماع مشترك لمجلس الشعب والشورى يرأسه رئيس مجلس الشعب .

ولرئيس الجمهورية القاء ما يراه من سمات أمام مجلس  
الشوري .

( مادة ٢٠٣ )

يجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء وغيرهم من أعضاء  
الحكومة القاء بيان أمام مجلس الشوري أو احدى لجانه عن  
موضوع داخل في اختصاصه .

ويسمح رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من  
أعضاء الحكومة كلما طلبوا الكلام في مجلس الشوري ولجانه ،  
ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين ، ولا يكون للوزير  
أو غيره من أعضاء الحكومة صوت معلود عند أخذ الرأي ، الا إذا  
كان من الأعضاء .

( مادة ٢٠٤ )

لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشوري الا عند  
الضرورة ، ويجب أن يشتمل قرار حل المجلس على دعوة الناخرين  
لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشوري في ميعاد لا يجاوز ستين  
يوماً من تاريخ صدور قرار الحل .

ويجتمع المجلس خلال الأيام العشرة التالية لإجراء الانتخابات .

( مادة ٢٠٥ )

تسرى في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور في  
المواد :

( ٨٩ ) ، ( ٩٠ ) ، ( ٩١ ) ، ( ٩٣ ) ، ( ٩٤ ) ، ( ٩٥ ) ، ( ٩٦ ) ، ( ٩٧ ) ،  
( ٩٨ ) ، ( ٩٩ ) ، ( ١٠٠ ) ، ( ١٠١ ) ، ( ١٠٢ ) ، ( ١٠٣ ) ، ( ١٠٤ ) ،  
( ١٠٥ ) ، ( ١٠٦ ) ، ( ١٠٧ ) ، ( ١٢٩ ) ، ( ١٣٠ ) ، ( ١٣٤ ) ،

وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل ، على أن  
يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشورى  
ورئيسيه .

## الفصل الثاني

### سلطة الصحافة

( مادة ٢٠٦ )

الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين  
في الدستور والقانون .

( مادة ٢٠٧ )

تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع  
بمختلف وسائل التعبير ، تعبرا عن اتجاهات الرأي العام واسهاما في  
تكوينه وتوجيهه ، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، والحفاظ  
على الحريات والحقوق والواجبات العامة ، واحترام حرمة الحياة  
الخاصة للمواطنين ، وذلك كله طبقا للدستور والقانون .

( مادة ٢٠٨ )

حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محفظة وانذارها أو وقفها أو الغاؤها بالغرض الاداري محفظة وذلك كله وفقا للدستور والقانون .

( مادة ٢٠٩ )

حرية اصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون .  
وتضمن الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها رقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون .

( مادة ٢١٠ )

للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التي يحددها القانون .  
ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون .

( مادة ٢١١ )

يقوم على شئون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون طريقة تشكيله و اختصاصاته و علاقاته بسلطات الدولة ،  
ويمارس المجلس اختصاصاته بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها ، ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ، ويحسن سلامه الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وذلك على النحو المبين في الدستور والقانون .



الْمُؤْمِنُونَ

(العدد ٢٠٨ تابع "٤") الصادر في الأول من شهر سبتمبر سنة ١٣٩١ - ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧١ (السنة ٥٩٤٣)

سيجدة الامانة تناولت على دستور جمهورية مصر العربية

٢٧ - معدس حمر من المدرجات في التاريخ  
ويشترك في عملية الاستداعة - - - - - ٤٢,٣٥٨

٥	عدد الأدارات الحكومية - - - - -	٧٨٦٣,٩٨٠ صوٰن
٦	عدد الأصولات الباطمة - - - - -	٣,٦٤٠

٧ - عدد آثار غير المأهولة - - - - - ٦٦٧,٦٣٢,٨٦٣

٨ - عدد آثار مأهولة - - - - - ١٠٣٣٢

٩ - عدد التحصينات ١٣٥,١٣٩

(١) لائحة المفرية بخطه المخصوص في عدد  
اللائحة المعمولية - - - - - ١٩٨٣٦

(ب) نسبة الموارد المتاحة لغير الموارد المخصصة لغير معاون

(١) الفنية المغربية بجهة الحاصلين في عدد

الناخبين المدمرن - - - - - ٩٨,٣٦١

(ب) نسبة المثوبات مدعى، الموقوفات إلى عدد

وزارة الداخلية

فَلَمْ

ما بعد تجربة الاستفتاء هل دستور جمهورية مصر العربية الذي تم في يوم السبت الموافق 11 سبتمبر ١٩٧١

الدَّاخِلِيَّةُ

بعد الاطلاع على المذكور رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٦ في مائدة الخزن  
شأنه والرجوع للدالة له.

وعلم، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٤١ لسنة ١٩٧١ بدعوة الناخبين  
لانتخاب ممثليهم في مجلس الشعب

ومن أقرار رقم ١٥٥٦ لسنة ١٩٧١ يتبين تضييد عدد ومتار المخون العامة  
في الاستفادة على دستور جمهورية مصر العربية ٦

قرآن:

**مادة ١ -** تعلن موافقة الناخبين على دستور جمهورية مصر العربية  
بالمادة ٧٦٢٢، ٧٦١٧، ٣٦٣ مصوّة و ذلك على سبيل المبين  
في المادتين السابقتين .

سلة ٢ - ينشر هذا التقرار في الموقائع المصرية ما

تمرينات ١٢٦١ ربیع سنه ١٤٣١

مدوح سام



# الوقائع الصحفية

الوقائع المصرية - العدد ١٢٥ (تابع) في ٢٣ مايو سنة ١٩٨٠

**نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية**

قرار

بالماضى تجية الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ والذى وافق عليه مجلس الشعب بـ٩٤٪ بـ٩٤٪ فى ١١ مارس سنة ١٩٨٠

**نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥١ بتنظيم ميشان المعاوى للسياسة والقوافل  
المدنية،

وعلى القرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨٠ بدعوة المحاجين لاستفتاء

وعلى القرار رقم ٩٨٨ لسنة ١٩٨٠ ببيان تحديد مدة مواعيد إجازة العمال برؤسائهم  
هل تمديد دستور جمهورية مصر العربية

وعلى عناصر مجلس الدولة الثالثة الجماعة

قرار

مادة ١ - بضم مواعيدهما التالية على تمديد دستور جمهورية مصر العربية بالطريقة  
التي أعلنتها - ١٠٣٩٠٥٥ - ص ١٣٦٦٥: من مواعيدها تمدد دستور جمهورية مصر العربية بالطريقة

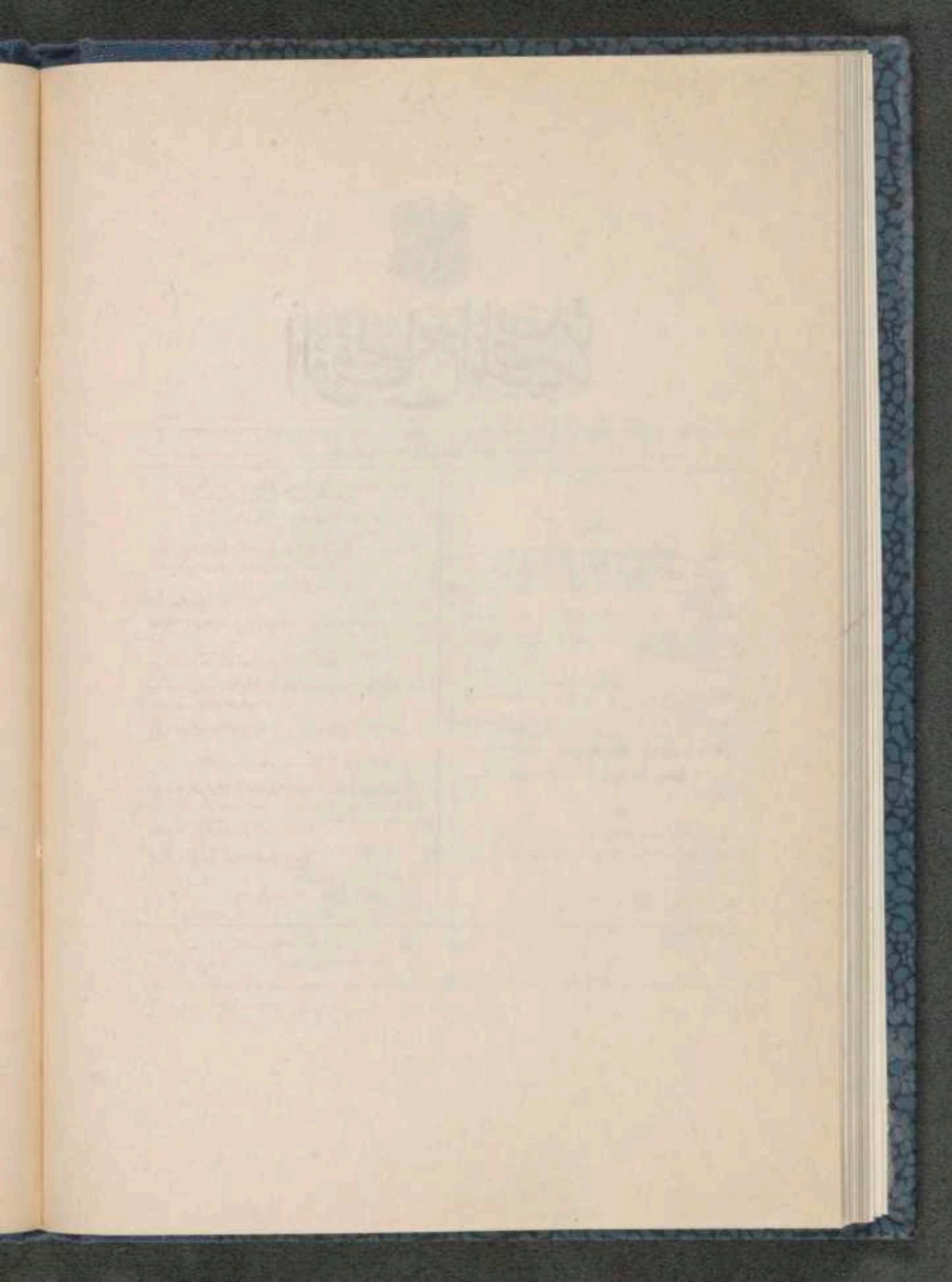
ما ورد ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية بما

مجرد اتفاقه - ١١٠٠ (٢٢ مايو ١٩٨٠)

**نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية**

محمد نبوى إسماعيل

ناتجية
الاستفتاء على تمديد دستور جمهورية مصر العربية
١ - عدد الناخبين المذكورين لإبداء الرأي وهو جملة الأتفاق
الذى تم انتخابه في جداول الانتخاب بالطريق لأحكام الفائزون ..... ٢٠٣٨٦٦٢
٢ - عدد من هؤلئك الذين وافتشوا في عملية الاستفتاء ..... ١٠٤٧٤٤٢
٣ - عدد الآراء الصحيحة التي أهدابت ..... ١٠٤٤٧٧١٢
٤ - عدد الآراء الناطلة ..... ١٩٧٣٠
٥ - عدد آراء المخالفين ..... ١٠٣٩٠٥٥
٦ - عدد آراء غير المؤلفين ..... ١٠٨٩٥٧
٧ - نسبة المترددة بعدد المخالفين ونسبة آراء حسن اللجوء ..... ٧٠٨٩٥٥
٨ - النسبة المئوية لنجد آراء المؤلفين إلى عدد الآراء الصحيحة
التي أهدابت ..... ١٠٤٤٧٧١٢



طبع بالهيئة العامة لشئون المطبع الاميرية

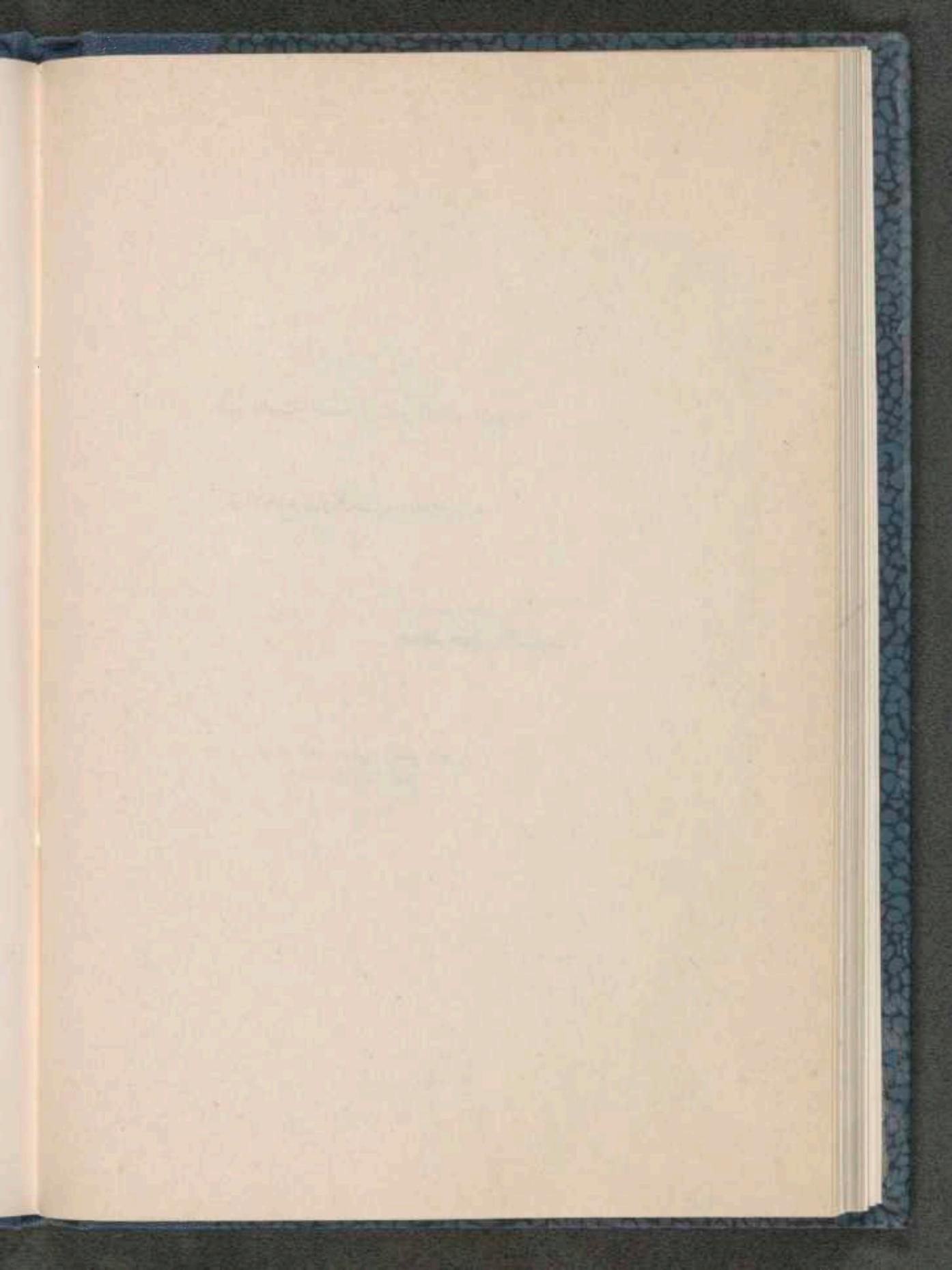
رقم الاريداع بدار الكتب ١٩٨٠/٣٦٧٩

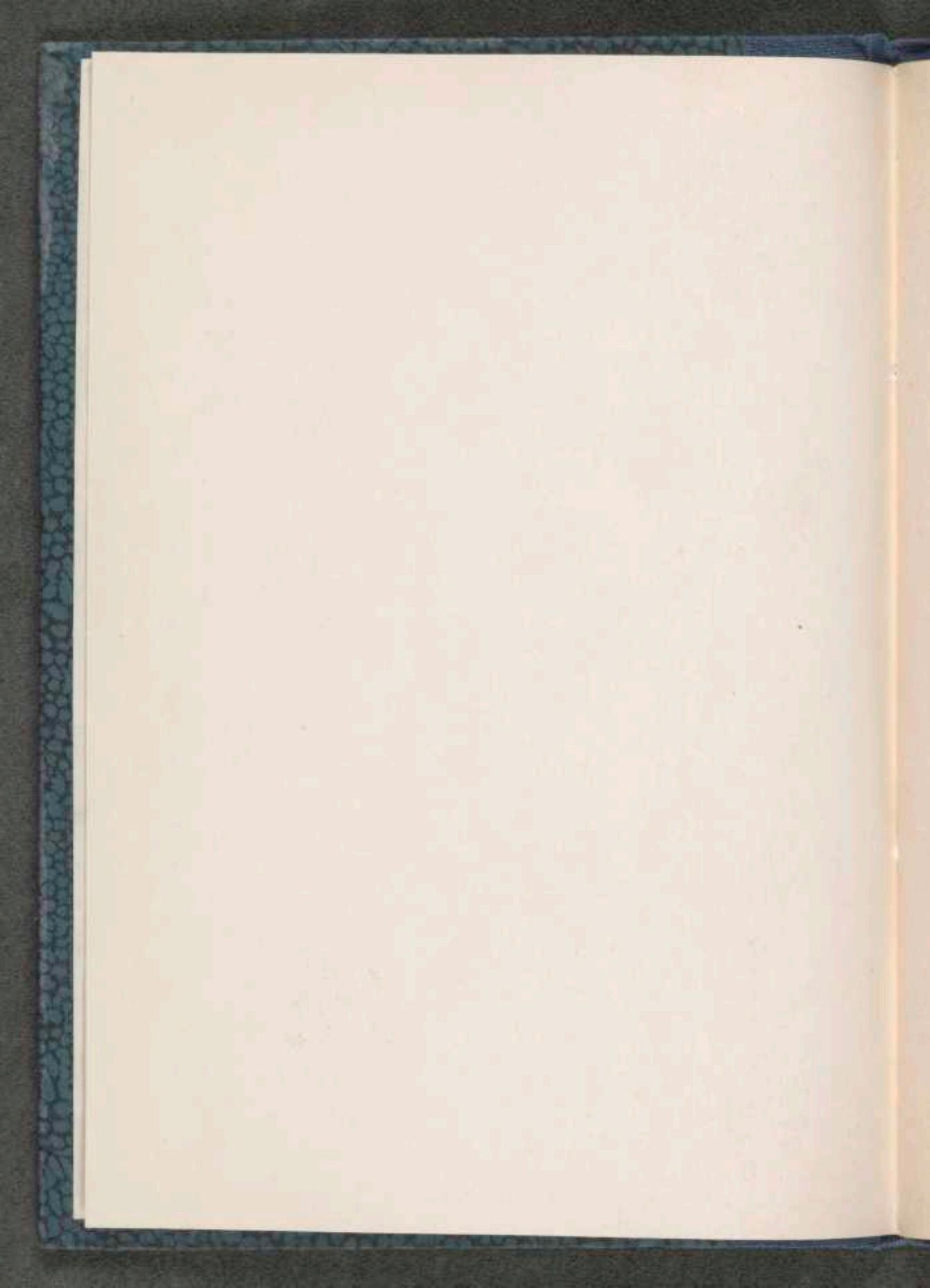
رئيس مجلس الادارة

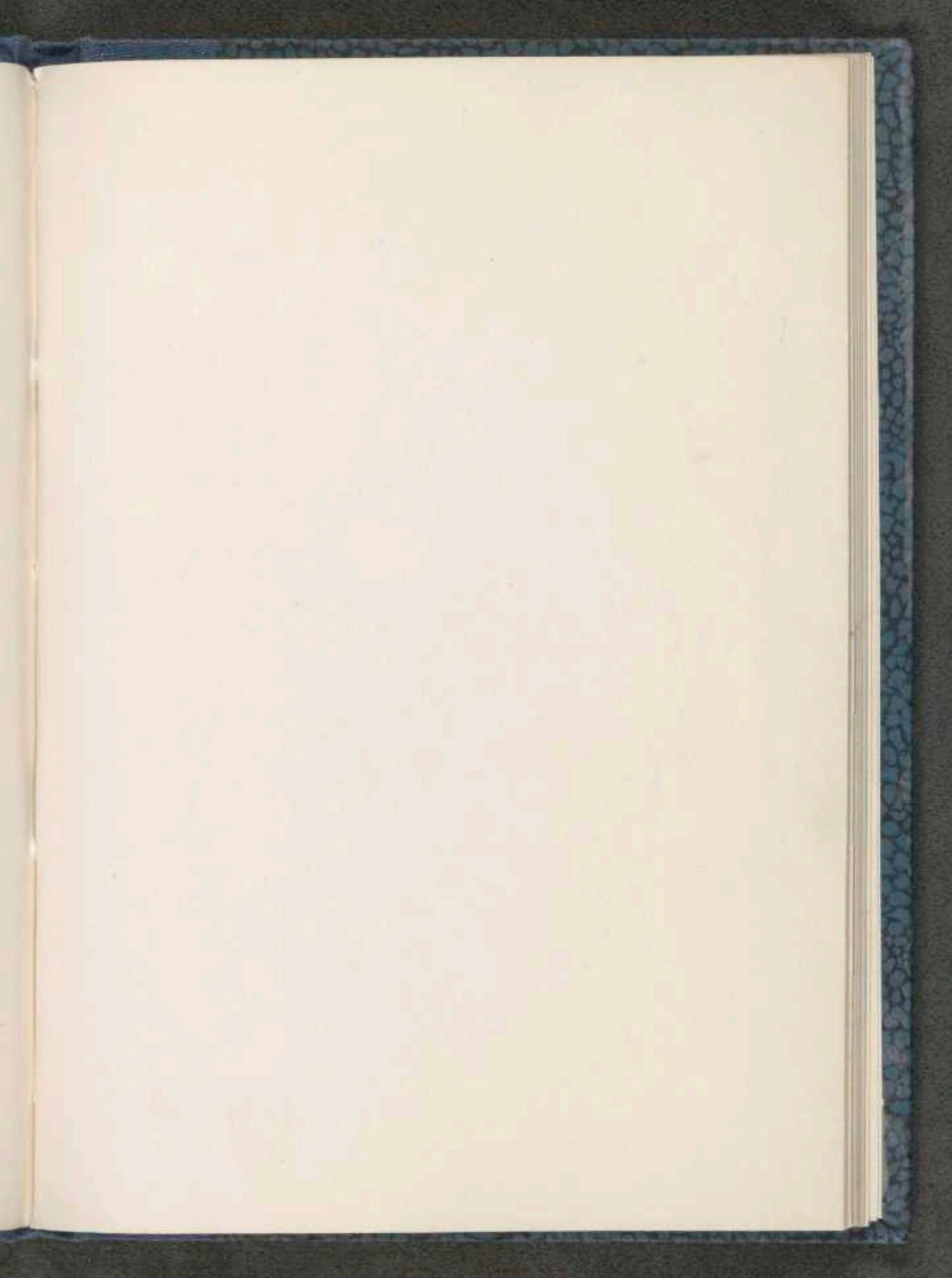
محمد حمدى السعيد

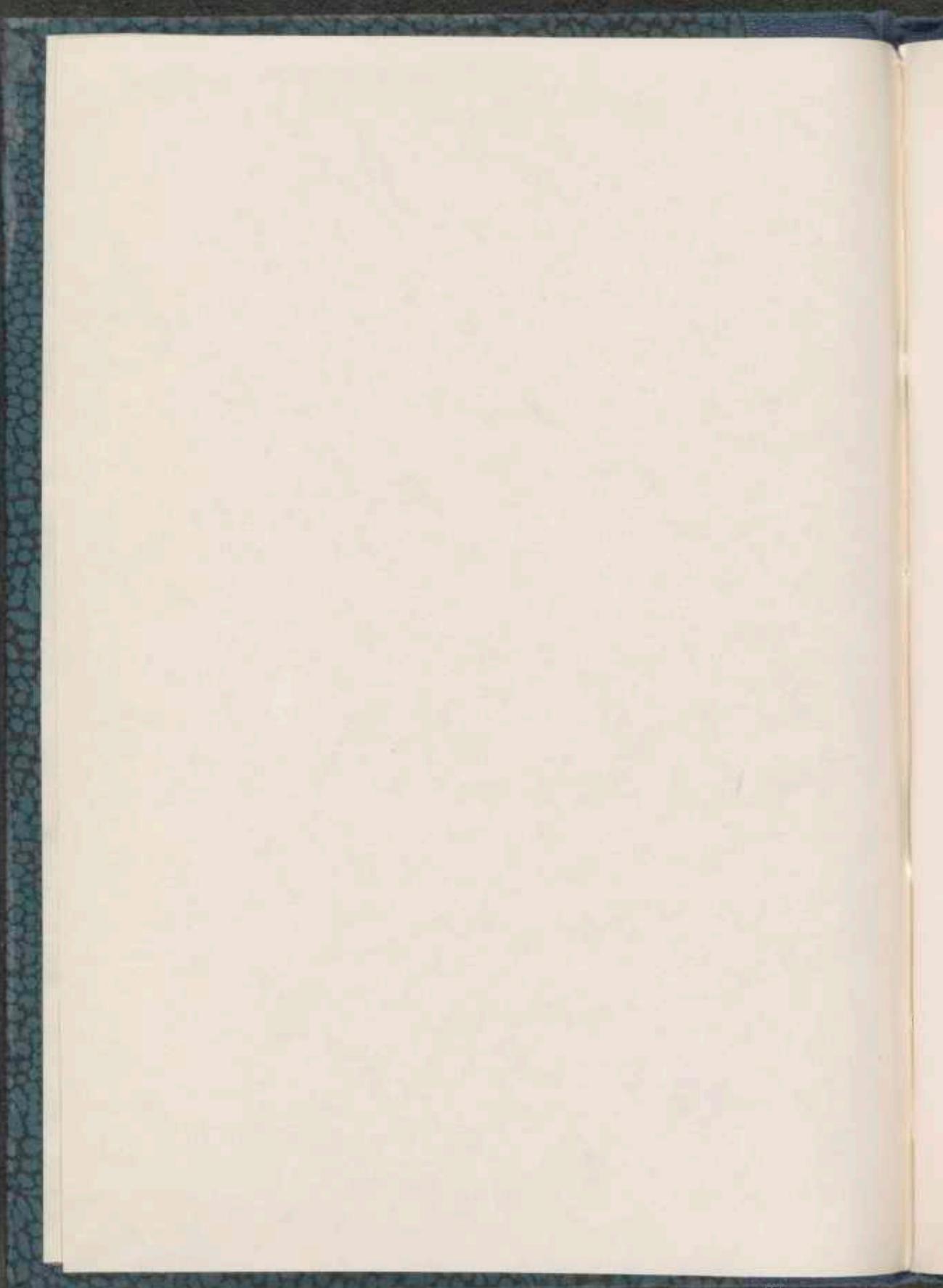
الهيئة العامة لشئون المطبع الاميرية

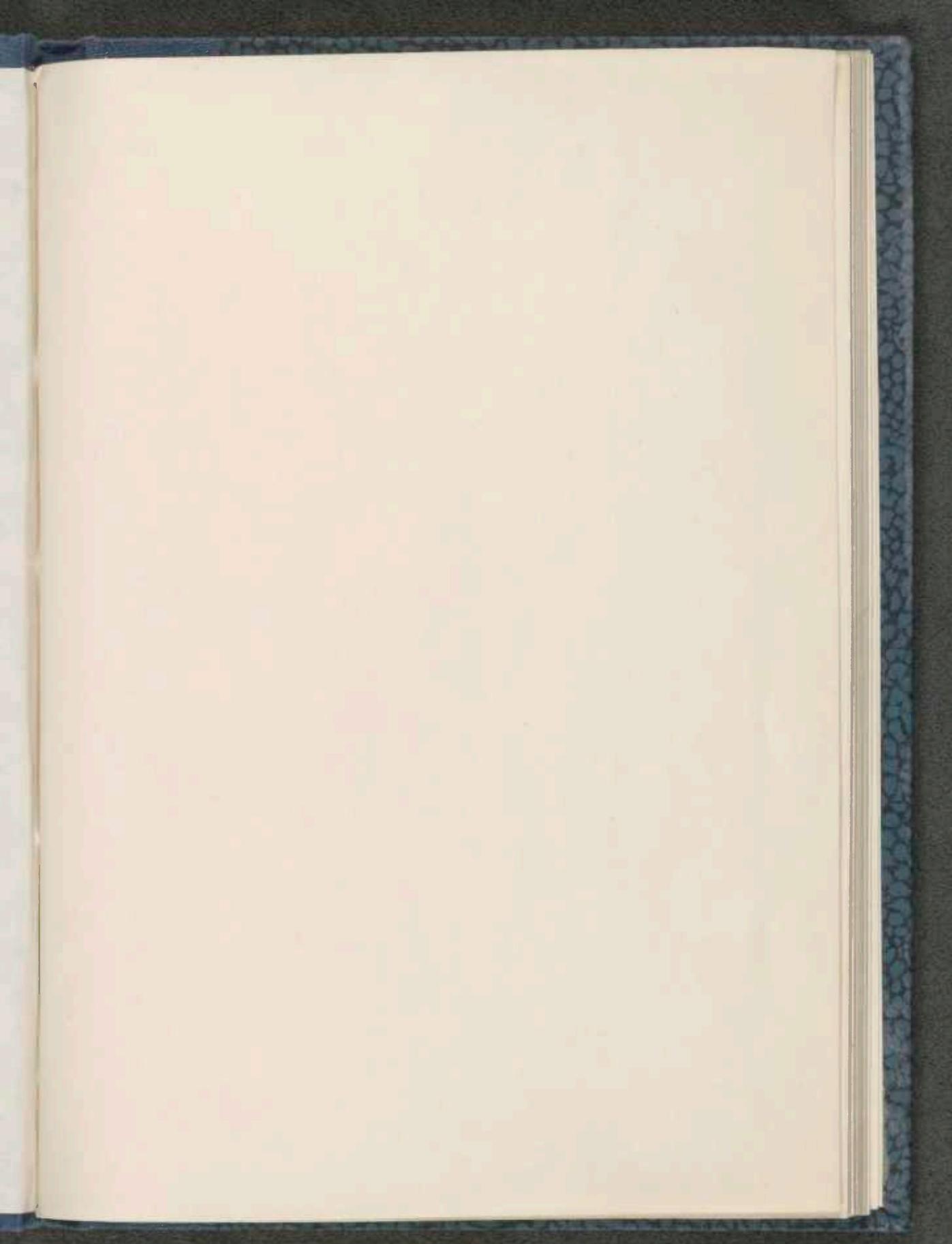
١٥٠٠ - ٩٨٠٢٠٣٩٦

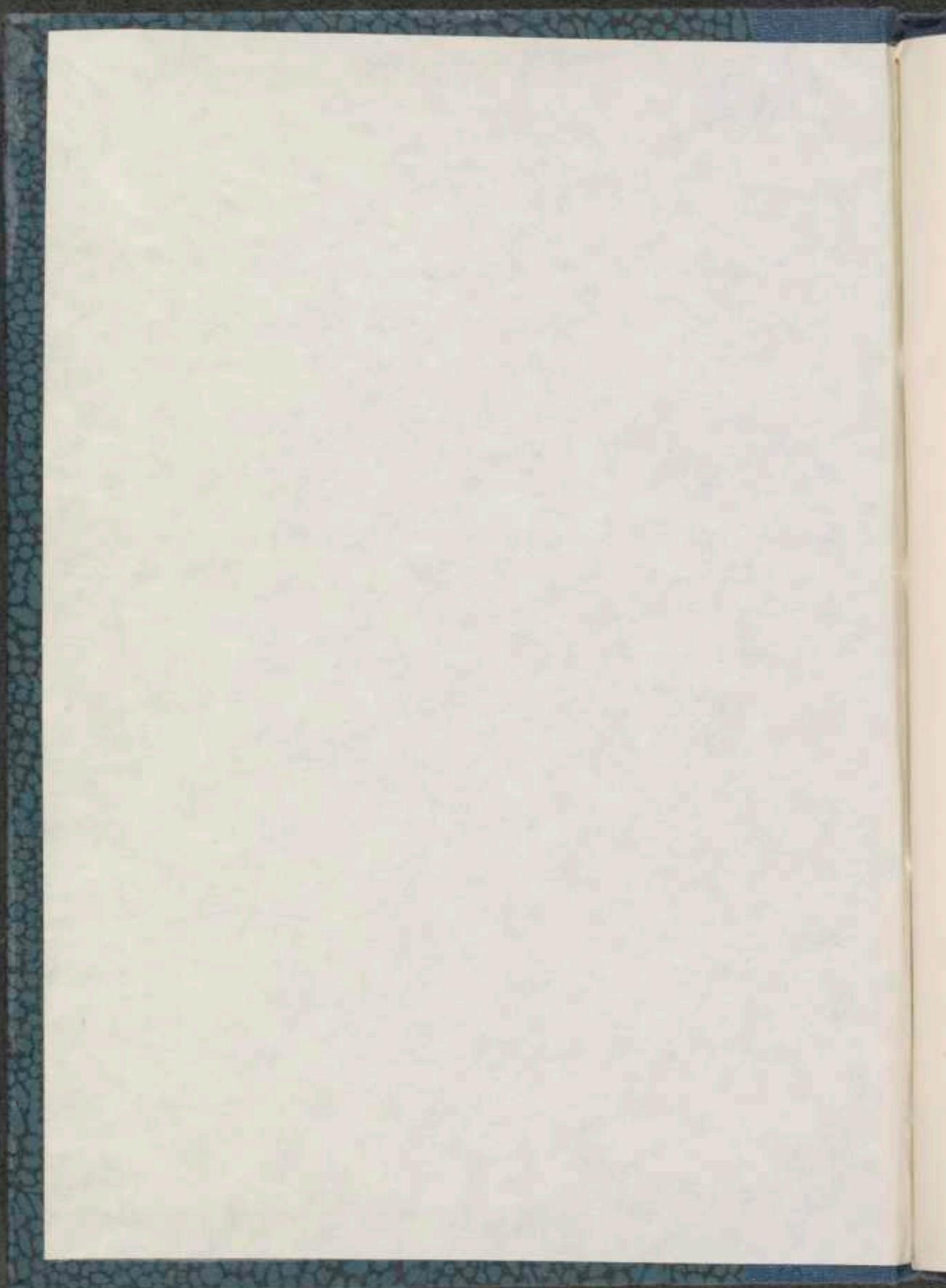












LL

KRM

2064

.51971

.A6

1980

Copy 1